المصدر: الاهرام
التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٥

يمكن ان نتفق ونختلف ولكن لاتسامح مع نقطة المياه التى تروى مصر بشرا وارضا، لاتسامح مع من يريد قتل واهب الحياة، هناك ثوابت لايستطيع أحد أن يمسها، وأهم هذه الثوابت نصر هى النهر الخالد، ومن يتجاوز ذلك يدخل المنطقة المحرمة لكل المصريين. علما بأن هذا النهر الهادىء. لايستطيع أحد ان يقف أمام غضبة، وأيا كان الامر، فالنيل احد المقدسات لدى المصريين، لايحتمل المناورات أو المساومات، وهو ليس ورقة يستطيع كائن من كان أن يلوح بها للضغط.. ولأن هذا الموضوع من موضوعات الدائرة الحمراء لمصر و المصريين، فإن التلويح بمياه النيل قضية جادة وتمس الضمير المصرى، ولاتحتمل أى عبث، ورغم ذلك فاننا نتساءل على سبيل البحث فقط من يستطيع ان يقف امام تدفق النهر الخالد لمصر؟

النيل ...

يقول الدرس الاول لاى مهندس رى فى دول حوض وادى النيل ان النيل ليس ظاهرة جغرافية كالانهار الاخرى فى كل الدنيا بل هو ظاهرة مسيطرة ومهيمنة على جميع مظاهر الحياة فى الركن الشمالى الشرقى من قارة افريقيا بل هو الحقيقة الاولى فى الوجود فى مصر والسودان الشمالى على الاقل حيث يمكن القول بأن مصر هى النيل.

وتزيدهم ثقافة النهر معرفة بأن النيل كان الطريق وكان السبيل لكل سلالة بشرية او لغة او ثقافة ما ان تصل الى النيل حتى تنتشر فيه من أدناه الى اعاليه اذ ليس لها طرف آخر تسير فيه.

ويقول مصدر مسئول عن المياه والموارد المائية فى مصر ان هذه الكلمات لايعرفها مهندس الرى المصرى فقط بل يشاطره فى فهمها والتصديق عليها مهندس الرى السودانى فمساحة حوض النيل - التى تقدر بنحو ٢,٩ مليون كيلو متر مربع - التى تضم اجزاء من ١٠ دول هى اوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير واثيوبيا واريتريا ثم السودان مصر والتى يجرى فيها النيل لمسافة ٦٧٤٠ كيلو مترا اصبح لها بفضل مصر سياسة مائية ومشروعات مشتركة لصالح كل شعوب هذا الحوض.

ويضيف قائلا: ان كل مسئولى الرى والموارد المائية فى السودان يعرفون جهود مصر وامكانياتها الضخمة المادية والاقتصادية والسياسية والفنية التى تسعى وتعمل جاهدة لتعظيم فوائد النهر وابراداته وموارده الطبيعية، والرى السودانى بكل مسئوليه يعرفون ايضا العدالة المصرية فى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تحقيق :
أحمد نصرالدين

التعامل مع هذه الثروة التى هى بمثابة الحياة ليس لمصر بل لكل الاجيال القادمة ولايظن هذا المسئول ان يكون لواحد من اسرة الرى السودانية ولو مجرد موافقة ضمنية على اقحام قضية المياه ونهر النيل فى مسائل الجدل السياسى، ولايتصور اى سودانى ان يمنع النظام هناك مرور المياه الى مصر حتى لو امتلك الوسيلة لذلك ولكنه لايمتلك ذلك بالفعل.

مناورات صغيرة!

وفى هذه المسألة اوضح الدكتور محمد عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية انه لايوجد اى شك فى ان مصر ستقطع اى يد تمتد لمنع المياه عن مصر، واكد الوزير ان كلمات الصغار فى هذا الشان لن تنال من مصر وسيادتها وحقوقها التاريخية والشرعية الدولية فى الحفاظ على نصيبها المشروع من مياه النيل ووصف هذه الكلمات بانها لعب بالنار وان مصر لن تسكت ابدا ، اذا تعرض احد لنقطة واحدة من حق مصر من مياه النيل.

ويقول الوزير: اننا نحذر وننذر لان النيل ليس ملكا لفرد وانما هو ملك لامة بأسرها ولاجيال متعاقبة ولايستطيع احد مهما كان سواء فى السودان او غيرها ان يمس نقطة واحدة من مياه النيل التى هى حياة مصر منذ الاف السنين.

ويقول الوزير فى هدوء: ان العقلاء فى السودان يفهمون تماما ان اتفاقية مياه النيل هى الخط الاحمر الذى لايمكن تجاوزه باعتبارها الاداة التى تعمل بها دول حوض النيل وفقا للمواثيق الدولية وان المساس بما هو مقرر فى هذه الاتفاقية بشأن المياه يضر السودان قبل مصر كما ان مصر قامت بعمل مشروعات لتنظيم امدادات مياه النيل لصالح الشعبين المصرى والسودانى وهذا حق تاريخى تأسست عليه حياة الشعبين ولايمكن لاحد أن يعتدى على هذا الحق، لانه خط النار الذى لايمكن تجاوزه.

وكانت مصر قد جددت الاتفاقيات القديمة، مع السودان وقد تفرغ الرئيس الراحل جمال عبدالناصر لمدة ١٤ يوما متصلة مع اسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء السودانى فى عام ١٩٥٩، وانتهت المحادثات المتصلة ببشرى لشعبى وادى النيل، حيث ارتفعت الاتفاقية بحقوق الانتفاع السودانى من مياه النيل الى مايقرب من اربعة اضعاف ما كان يحصل عليه.. كما تم تدعيم المصلحة السودانية بعد الاستغناء عن التخزين فى سد جبل الاولياء، بعد بناء السد العالى الذى حقق منافع للسودان تزيد عما حققه لمصر.

لمصر حق المراقبة

غير أن اتفاقية ١٩٥٩ لها اساس وامتداد من الاتفاقية التى وقعت قبلها وعرفت باتفاقية عام ١٩٢٩ والتى ابرمت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بين مصر وبريطانيا العظمى والاخيرة نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا واوغندا وتنص هذه الاتفاقية على تحريم اقامة اى مشروع من اى نوع على نهر النيل أو روافده او البحيرات التى تغذيها كلها الا بموافقة مصر وبصفة خاصة اذا ما كانت لهذه المنشآت صلة بالرى او بتوليد الكهرباء او اذا ما كانت تؤثر على كمية المياه التى كانت تحصل عليها مصر او على تواريخ وصول تلك المياه الى مصر او اذا ما كانت تضر بمصالح مصر من اى ناحية كما تنص المعاهدة ايضا على ان لمصر الحق فى اقامة الرقابة على طول مجرى نهر النيل من منبعه لمصبه وطبقا لهذه الاتفاقية ، قامت مصر بالفعل وبموافقة بريطانيا واوغندا عام ٤٩ بالمشاركة منذ البداية فى عمليات تصميم وبناء خزان أو سد «اوين» وقد تولت مصر بالفعل ارسال مهندس يمثلها لحماية المصالح المصرية خلال فترة التشييد وتنظيم عملية تدفق المياه لمصر، بناء على تعليمات مهندسها المقيم هناك أى فى اوغندا.. واستمرت تلك الاسس التى تحكم علاقات الدول فى حوض وادى النيل، حتى جاءت اتفاقية نوفمبر عام ٥٩ بين حكومتى مصر والسودان لتسد الثغرات التى كانت موجودة فى اتفاقية ١٩٢٩، وفى نفس الوقت تلغيها لانها لم تكن تشتمل على الضبط الكامل لحصص الدولتين.

ونظرا للخلافات الكبيرة فى طبوغرافية النيل وهيدرولوجيته بين الدول التى يخترقها نهر النيل، فان ذلك يمكن ان يؤدى الى بعض المشاكل .. ولهذا يفسر أحد خبراء القانون الدولى الحال بقوله: ان نهر النيل نهر دولى يخضع بطبيعة الحال للقواعد العامة للقانون الدولى بشأن استخدام وادارة الانهار الدولية الاساسية التى تحدد حقوق وواجبات الدول المنتفعة به.

ويقول ان القواعد والمبادىء القانونية المتعلقة بالانهار الدولية والتى تحكم العلاقة بين الدول ذات

عبد الهادى راضى

الانتفاع بنهر دولى كانت فى القرون السابقة يحكمها مبدأ يعرف بمبدأ هارمون مضمونة ان سيادة الدولة تكون مطلقة على ذلك الجزء من النهر الدولى او الانهار الدولية المارة فى اراضيها وبتقدم الدراسات الهيدرولوجية للانهار الدولية ثبت عدم صحة هذا المبدأ حيث أن اى نهر من منابعه الى مصبه يعتبر وحدة هيدرولوجية واحدة متكاملة وكأى كائن حى فان اى مشروع يقام فى اى حبس من احباس النهر او على احد روافده فانما يؤثر على ديناميكية حركة النهر فى باقى احباسه لذلك عزفت الدول عن هذا المبدأ لما ينتج عنه من اضرار للدولة المشاطئة للانهار الدولية والتى تكون احواض هذه الانهار.

وقد بدأت مصر فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن العشرين عقد عدة اتفاقيات بينها وبين دول حوض النيل للاحتفاظ بحقها الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل وتنمية مواردها المائية

وقد اقر معهد القانون الدولى فى عام ١٩٦١ عدة مبادىء اساسية تتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالانهار الدولية هى وجوب التعاون فى استغلال مياه النهر الدولى وعدالة توزيع مياهه مع وجوب التعاون والتشاور بشأن المشروعات المقترحة وكذلك وجوب سداد التعويضات المناسبة من اى ضرر محتمل وقوعه بسبب سوء استغلال احد الاطراف الاخرين المنتفعين..

كما توصلت جمعية القانون الدولى الى عقد اجتماع فى هلسنكى عام ١٩٦٦ وفيه اتفق على مجموعة من القواعد التى تضع مؤشرات السبل القانونية لاستغلال وادارة الانهار الدولية وحل المنازعات بين الدول المنتفعة وذلك فى حالة غياب اتفاقات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

محددة او سوابق خاصة حول استعمالها للنهر الدولى الذى تنتفع به منه كلها واهم قواعد هلسنكى هى:عدالة التوزيع غير ان العدلة فى التوزيع لاتعنى توزيع المياه بنسب متساوية وانما بنسب عادلة تأخذ فى اعتبارها العوامل الطبوغرافية لحوض النهر وبصفه خاصة حجم حوض المدد النهرى الواقع داخل اراضى الدول المنتفعة وكذلك الظروف المناخية المحيطة بحوض النهر بصفة عامة وسوابق استعمال مياه حوض النهر الى حين الاستعمالات الراهنة والاحتياطات الاقتصادية والاجتماعية لكل من دول الحوض والتركيز على العنصر السكانى والتكاليف المقارنة للوسائل الاخرى البديلة لسد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل من دول الحوض ومدى وجود مصادر اخرى بديلة للمياه وضرورة تفادى الاسراف غير الضرورى والضرر غير الحتمى للدول الاخرى المنتفعة من نفس النهر.

ويقول استاذ القانون الدولى ان ذلك ادى الى اجماع رجال القانون الدوليين واحكام المحاكم الدولية والمبادىء المتضمنة فى الاتفاقات الدولية الى ظهور اتفاق عام فى الرأى على وجود قواعد وانماط اساسية بشأن حقوق وواجبات الدول المنتفعة بمياه نهر دولى او بحوض صرف نهر دولى من اهمها:

عدالة توزيع واستخدام المياه وان تمتنع الدول المنتفعة عن تحويل مجرى النهرأوعن انشاء خزانات او سدود على النهر من شأنها تخفيض او التأثير على حق دول اخرى منتفعة، وذلك دون التشاور المسبق والاتفاق مع هذه الدول وأن التعاون واجب بين الدول المنتفعة بشأن تحسين الانتفاع وتدفق النهر ومن حيث استغلاله كوحدة متكاملة مع احترام الحقوق المكتسبة للدول الاخرى المنتفعة على اساس احتياجات كل دولة ودرجة اعتمادها على مياه النهر واقرار التعويض الكافى فى حالة وقوع ضرر وان تظل الاتفاقيات والمعاهدات التى وقعها الاستعمار سارية المفعول بعد استقلال الدول المستعمرة وفقا لقانون توارث الدول الذى اقرته اتفاقية فيينا عام ١٩٧٨. ويعود المصدر المسئول مؤكدا ان جغرافيا النيل لاتحوله عن غرضه ومقصده نحو الشمال بعد أن أراد له الخالق ان يجرى شمالا بأستمرار واطراد لانظير لهما وكأنه يسعى الى مصر لتكون ختام جهاده ورحلته قبل ان ينتهى الى البحر بل ومن الطريف انه حين يصب فى البحر المتوسط. ترى ان مصبه عند دمياط ومخرجه عند بحيرة فيكتوريا لايفصلها الا درجة طولية واحدة وللنيل منبعان منبع فى شرق افريقيا يمد النهر فقط و ١٥٪ من مياهه وهى التى تمر من شمال السودان الى جنوبه بينما منابع الحبشة تمده بخمسة وثمانين فى المائة (٨٥٪) من هذه المياه اى ان شرق افريقيا يمثل القليل الدائم والحبشة تمثل الكثير المنقطع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية